كوريا الشمالية تضرب إحدى مدنها بصاروخ «عن طريق الخطأ»

ترامب: المحادثات بين سول وبيونغ يانغ «أمر جيد»

تجربة فاشلة لكوريا الشمالية

عواصم – «وكالات»: زعمت صحيفة «ديلي ميل» البريطانية، أن كوريا الشمالية ضربت عن طريق الخطأ واحدة من مدنها، وادعت الصحيفة أن بيونغ يانغ فشلت في إجراء اختبار لصاروخ باليستي، مما جعلها تضرب مدينة توكشونغ.

وقالت الصحيفة البريطانية، إن «صاروخ (هواسونغ12-) متوسط المدى سقط في 29 أبريل الماضي، على مدينة توكشونغ البالغ عدد سكانها 237 ألف نسمة، ما أسفر عن إلحاق أضرار جسيمة بمنشآت صناعية وزراعية في المنطقة»، وفقا لوكالة «سبوتنيك».

وأشارت الصحيفة، إلى أن الصاروخ، الذي أطلق من مطار بوكتشانغ في مقاطعة بيونغان الجنوبية، على بعد 40 ميلا شمال بيونغ يانغ، استغرق تحليقه نحو دقيقة، ولم يقطع مسافة تزيد عن 70 كيلومترا.

وأضافت «ديلي ميل»، أن صور موقع «غوغل إيرث» أظهرت الأضرار التي خلفها الصاروخ بعد أيام قليلة من فشل الاختبار، مؤكدة أن بعض الصحفيين شككوا في سقوط ضحايا كثيرة جراء الحادث، لأن الصاروخ سقط في منطقة صناعية خارج أوقات الدوام الرسمي.

ومن جهته، أفاد موقع مجلة «ديبلومات»، نقلا عن مصدر في الحكومة الأمريكية، أنه لم ترد أنباء عن وقوع ضحايا، بالرغم من أن المبنى المتضرر قريب من إحدى المناطق المكتظة بالسكان.

يذكر أن بيونغ يانغ أجرت العام الماضي عددا من التجارب الصاروخية، خرقا لقرارات مجلس الأمن الدولي، ما أسهم في تصعيد التوتر في شبه الجزيرة الكورية، وأدى إلى تشديد العقوبات الدولية على كوريا الشمالية.

من ناحية أخرى صرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمس الخميس أن المحادثات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية أمر جيد، معتبرا أنها جاءت نتيجة حزمه حيال بيونغ يانغ.

وكتب ترامب في تغريدة على حسابه الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي تويتر: «مع كل هؤلاء الخبراء الفاشلين الذين يعطون آراءهم، هل يعتقد أحد أن محادثات وحوارا كان يمكن أن يجري بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية لو لم أكن حازما وقويا ومستعدا لاستخدام قوتنا ضد الشمال؟».

وأضاف «إنهم أغبياء لكن المحادثات أمر جيد».

من ناحيته حذر قائد القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية أمس الخميس من المبالغة في الآمال المتعلقة بمفاتحات السلام الكورية الشمالية وسط حرب كلامية بين الولايات المتحدة والشمال بسبب برامجه النووية والصاروخية.

وكان زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون قال في خطاب بمناسبة العام الجديد إنه مستعد لبدء حوار مع كوريا الجنوبية حليفة الولايات المتحدة وسيبحث إرسال بعثة إلى دورة الألعاب الأولمبية الشتوية التي ستقام في الجنوب الشهر المقبل، ولكنه حذر كذلك من أنه سيمضي قدما في إنتاج الرؤوس النووية على نطاق واسع في تحد لعقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وردا على ذلك اقترحت سيؤول الثلاثاء إجراء محادثات رفيعة المستوى في قرية حدودية الأربعاء وأعادت الكوريتان فتح خط هاتفي ساخن عبر الحدود كان متوقفا منذ فبراير 2016.

ونقلت وكالة يونهاب للأنباء عن قائد القوات الأمريكية في كوريا، فنسنت بروكس قوله في كلمة ألقاها في جامعة بسيؤول «يجب أن نبقي توقعاتنا عند مستوى مناسب».

وتبادل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وكيم العديد من التصريحات العدوانية في الأشهر الأخيرة مما أثار قلق العالم إذ بدا ترامب في بعض الأحيان رافضا لفرص التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة التي هددت كوريا الشمالية خلالها بتدمير الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية.

ونقلت يونهاب عن بروكس قوله إن «العرض الكوري الشمالي ما هو إلا استراتيجية للتفريق بين مواقف 5 دول هي الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية والصين واليابان وروسيا من أجل تحقيق هدف بيونغ يانغ المتمثل في قبولها كدولة تتمتع بقدرات نووية».

وتابع «لا يمكن أن نتجاهل هذه الحقيقة، ومن المهم أن تبقى الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية على تحالف لا ينقصم بينهما».

رئيس كوريا الجنوبية يعتذر لضحايا «نساء المتعة» بشأن اتفاق مع طوكيو

رئيس كوريا الجنوبية يلتقي نساء المتعة

سول – «وكالات»: التقى رئيس كوريا الجنوبية مون جيه-إن أمس الخميس مع نساء أجبرن على العمل في بيوت دعارة تابعة للجيش الياباني خلال الحرب العالمية الثانية.

وجاء اللقاء بعد أيام من تأثر العلاقات مع طوكيو مجددا بمحنة «نساء المتعة».

وقالت لجنة كورية جنوبية تشكلت لمراجعة اتفاق أبرم عام 2015 مع اليابان بشأن آلاف الفتيات والنساء اللاتي تطلق عليهن اليابان اسم «نساء المتعة» إن الاتفاق لا يلبي احتياجاتهن.

وذكر مون أن هناك قصورا خطيرا بأسلوب الاتفاق الذي اعتذرت اليابان بموجبه للضحايا وقدمت مليار ين (8.8 مليون دولار) لصندوق يقدم المساعدة لهن، وقالت طوكيو إن «أي محاولة لتعديل الاتفاق قد تضر بالعلاقات».

وذكر بيان لمكتب الرئيس إن مون اجتمع على الغداء مع 8 من الضحايا في المجمع الرئاسي المعروف باسم البيت الأزرق في سيؤول، وأبلغ مون واحدة من النساء قبل الغداء «قلنا إن الاتفاق الذي أبرمته الحكومة السابقة كان خاطئا وهذه القضية لم تحل»، وتابع: «لا تزال تمثل وضعا يصعب التعامل معه في علاقتنا الثنائية مع اليابان».

وذكر البيت الأزرق أن مون أراد استطلاع رد فعل النساء على موقف حكومته من الاتفاق، وزار مون واحدة من النساء وتدعى كيم بوك-دونغ في الصباح إذ أنها مريضة ولم تتمكن من حضور الاجتماع.

وقالت كيم للرئيس: «نجونا حينما كان الرصاص ينهمر وسنتمكن من التغلب على هذا الأمر».

وتريد الضحايا أن تتحمل اليابان المسؤولية القانونية الملزمة عن أفعالها، ويقدر نشطاء كوريون جنوبيون أن نحو 200 ألف كورية أجبرن على العمل في بيوت الدعارة اليابانية.

وكانت تصريحات مون بشأن الاتفاق الأسبوع الماضي أثارت القلق في اليابان، حيث قالت تقارير إعلامية إن رئيس الوزراء شينزو آبي ربما يقرر إلغاء زيارته لكوريا الجنوبية لحضور دورة الألعاب الأولمبية الشتوية التي تقام هناك الشهر المقبل.

وقالت وزارة الخارجية الكورية الجنوبية اليوم إنها ستسعى إلى اتخاذ إجراءات نهائية حول هذه القضية في أسرع وقت ممكن، في حين قال مسؤول في الوزارة إن الإجراءات قد تكتمل بحلول الأسبوع المقبل.

باريس: «الدواعش» الفرنسيون يجب أن يحاكموا داخل سوريا

«داعش» فرنسي

باريس – «وكالات»: أعلن الناطق باسم الحكومة الفرنسية بنجامين غريفو، أمس الخميس، أن الفرنسيين الذين قاتلوا إلى جانب «داعش» في سوريا، يفضل أن يحاكموا داخل الأراضي السورية.

وقال في حديث مع محطة إذاعة RMC «إنه سيكون من المناسب أكثر أن تجري محاكمتهم هناك في سوريا، ولكن فقط إذا تمت مراعاة حقوق المتهمين في محاكمة عادلة».

وافترض الناطق الفرنسي أن مثل هذه الظروف متوفرة في الأراضي التي يشغلها الأكراد في سوريا، بحسب ما أوردته قناة «روسيا اليوم» على موقعها الإلكتروني.

وأضاف غريفو: «في حال توفر في القسم الكردي من سوريا هيئات قضائية، يمكنها النظر بشكل عادل في هذه القضايا، ومنح جهات الدفاع إمكانية الدفاع عن موكليهم فسيمثل الفرنسيون «أنصار داعش» هناك بالذات أمام المحاكم».

وتجدر الإشارة إلى أنه تزايد في الفترة الأخيرة الجدل حول مصير الفرنسيين الذين حاربوا في السنوات الأخيرة إلى جانب الجماعات الإرهابية وخاصة داعش في سوريا.

وقبل أيام تمكنت قوات الأمن الكردية في سوريا من توقيف الفرنسية إميلي كونيغ، التي طالبت بمحاكمتها في وطنها فرنسا وليس في سوريا.

القبض على رجل أعمال فيتنامي بتهمة إفشاء أسرار بلاده

عناصر من الشرطة الفيتنامية

أعلنت الحكومة في هانوي أنه تم القبض على رجل أعمال فيتنامي متهم بإفشاء أسرار الدولة أمس الخميس لدى وصول إلى مطار في هانوي، وذلك بعد ترحيله من سنغافورة.

وألقت الشرطة القبض على بان فان آنه فو (42عاما) في مطار «نوي باي» في هانوي اليوم الخميس، بعد أن رحلته السلطات السنغافورية بسبب انتهاك قانون الهجرة ، وفقا لبيان من وزارة الأمن العام الفيتنامية.

وأفادت سلطات الهجرة السنغافورية اليوم الخميس في بيان بأنه تم ترحيل فو بعد ضبطه وهو يستخدم جواز سفر فيتنامي يحمل هوية مزيفة . وعثر مع الرجل على جواز سفر فيتنامي آخر وثالث من دولة لم يتم الكشف عنها.

وأصدرت السلطات الفيتنامية مذكرة للقبض على فو في 22 ديسمبر، بعد يوم واحد من اتهام قطب العقارات بإفشاء أسرار للدولة ، وبعد عدم العثور عليه عند مداهمة منزله ، وفقا لتقرير لصحيفة «سايجون تايمز».

الرئيس يدعو لتعديل الدستور الذي صاغه الجيش

ميانمار تتأهب لإعادة لاجئي الروهينغا رغم المخاوف

«وكالات»: دعا رئيس ميانمار المدني هتين كياو في كلمة أمس الخميس بمناسبة عيد الاستقلال إلى تعديل دستور البلاد الذي وضعه الجيش وإلى تحقيق العدل لكل الأقليات المعترف بها في ظل نظام اتحادي لكنه لم يذكر شيئا عن معاملة بلاده للروهينجا المسلمين.

ويعد تعديل الدستور للتخلص من الدور السياسي المهيمن الذي يلعبه الجيش من أصعب المشاكل التي تواجه ميانمار وهي تسعى للخروج من حكم عسكري صارم استمر قرابة نصف قرن.

وغير أن حدة النقاش حول تعديل الدستور خفت منذ اغتيال محام كان يقدم المشورة للحزب الحاكم الذي تتزعمه رئيسة الحكومة أونغ سان سو كي في هذا الموضوع في يناير من العام الماضي.

وقال الرئيس كياو في كلمته بمناسبة مرور 70 عاما على استقلال ميانمار عن بريطانيا «بينما نعمل على بناء الجمهورية الديمقراطية الاتحادية بما يتفق مع نتائج الحوارات السياسية نحتاج إلى العمل الجماعي لوضع دستور مناسب».

ومنصب الرئيس في ميانمار منصب شرفي لكن الرئيس هتين كياو حليف مقرب من سو كي، ولم يذكر تفاصيل أخرى.

ويمنع الدستور سو كي من أن تصبح رئيسة لأنه يستبعد المرشحين المتزوجين من أجانب أو لهم أولاد يحملون جنسية أجنبية، وكان زوجها الراحل بريطانيا كما أن ابنيها بريطانيان.

وكما يحتفظ الدستور للجيش بربع مقاعد البرلمان وعدد من المناصب الوزارية الرئيسية من بينها الدفاع والداخلية والشؤون الحدودية بما يتيح له تعطيل أي تغيير دستوري والسيطرة على الشؤون الأمنية.

وبدأت ميانمار تخرج من 49 عاما من الحكم العسكري عام 2011.

من ناحية أخرى أكدت ميانمار أن عودة لاجئي الروهينجا ستبدأ كما هو مقرر في 22 يناير الجاري، وسط مخاوف من جانب الأمم المتحدة ومنظمات حقوقية.

وكان نحو 655 ألف شخص من أبناء أقلية الروهينجا قد فروا من ولاية راخين شمالي ميانمار إلى بنغلاديش بعد حملة عسكرية، وصفتها الأمم المتحدة بالتطهير العرقي، في أغسطس الماضي.

وقال وزير الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين في حكومة ميانمار وين ميات آيي، إن عودة اللاجئين ستبدأ وفقا للاتفاق الموقع بين الجانبين في نوفمبر الماضي، وأضاف أن «اللاجئين سيعودون إلى قراهم الأصلية بعد استقبالهم في منطقة مؤقتة».

ووفقا للقطات التقطتها الأقمار الاصطناعية وحللتها منظمة «هيومن رايتس ووتش»، فإنه تم إحراق ما لا يقل عن 354 من قرى الروهينجا بولاية راخين منذ أغسطس الماضي، وأوضح الوزير أن الأمم المتحدة ستشارك في إعادة اللاجئين في مرحلة ما، وفقا للاتفاق.

وكان متحدث باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حذر الأربعاء من البدء في إعادة اللاجئين قبل تهيئة الظروف، وأشار إلى أنه لا تزال هناك حاجة لمزيد من التدابير لضمان سلامتهم في ميانمار.

لاجئي الروهينغا في بنغلاديش

تركيا: إصدار مذكرات توقيف لأكثر من 130 شخصاً بينهم عسكريون

أنقرة – «وكالات»: صرح مصدر قضائي تركي أمس الخميس بأن الادعاء أصدر مذكرات توقيف لأكثر من 130 شخصا، بينهم عسكريون حاليون وسابقون، للاشتباه في صلتهم بمنظمة رجل الدين فتح الله غولن.

ونقلت وكالة «الأناضول» التركية عن المصدر أن الادعاء في ولاية قونية بوسط البلاد أصدر مذكرات اعتقال لـ70 مشتبهاً به، بينهم 58 عسكرياً سابقين أو لا يزالون في الخدمة، وأوضح أن الشرطة تبحث عن المشتبه بهم في 27 ولاية.

وكما أصدر الادعاء في أنقرة مذكرات توقيف لـ67 شخصاً في 12 ولاية، بينهم 15 من مستخدمي تطبيق بايلوك الذي تقول تركيا إن أتباع غولن استخدموه للتواصل خلال المحاولة الانقلابية الفاشلة التي وقعت في يوليو من عام 2016.

وتتهم السلطات التركية غولن بالتخطيط للمحاولة الانقلابية والسعي لإسقاط حكومة حزب العدالة والتنمية، وهي اتهامات ينفيها رجل الدين المقيم في الولايات المتحدة. وبعد المحاولة، فرضت الحكومة التركية حالة الطوارئ واعتقلت أكثر من 50 ألف شخص، وفصلت نحو 150 ألف موظف حكومي.